

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

# نزاهة انتخابات 07 أكتوبر في خطاب الفاعل الحزبي

محمد ضريف

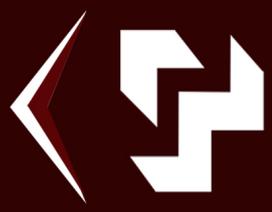
أباحث في العلوم السياسية  
جامعة محمد الخامس

All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث  
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



### مقدمة:

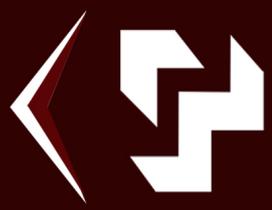
تعتبر انتخابات 07 أكتوبر 2016 عاشر انتخابات برلمانية يشهدها المغرب منذ استقلاله، والرابعة من نوعها منذ تولي الملك محمد السادس الحكم عام 1999، والثانية بعد دستور 2011، الذي نص في الفصل (11) منه على أن "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي" وأن "السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وعدم التمييز بينهم".

فرغم مرور أكثر من نصف قرن على الممارسة الانتخابية في الحياة السياسية المغربية، إلا أنها لم تقطع مع العديد من الممارسات السلبية التي كانت تطبع سنوات "الجمر والرصاص"، أكيد أن وزارة الداخلية، لم تعد تتدخل بقوة لترسم الخرائط والنتائج كما كانت تفعل قبل عقود، لكن حضورها "السلطوي الناعم" لا زال مستمرا في تدبير العملية الانتخابية.

فانتخابات 07 أكتوبر، جاءت في سياق سياسي متوتر، يتسم بالصراع والتدافع بين الفاعلين السياسيين حول المواقع داخل اللعبة السياسية؛ لذلك تبقى الانتخابات أهم محطة سياسية في نظرهم التي من خلالها يتمكنون من الحفاظ على مواقعهم السياسية والمؤسسية والوصول إلى الموارد المادية والرمزية. لكن في لعبة حماية المواقع هذه تقع جملة من السلوكات السلبية التي من شأنها أن تؤثر على سلامة ونزاهة العملية الانتخابية. فإذا كان شرط النزاهة الانتخابية مضمونا بمقتضى الدستور كما جاء في الفصل الحادي عشر منه، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، فإلى أي حد كانت انتخابات 07 أكتوبر نزيهة في أعين الفاعلين الحزبيين؟ للإجابة عن هذا السؤال ستحاول هذه الورقة الوقوف عند تصريحات بعض الفاعلين الحزبيين الذين كشفوا عن مواقفهم من نزاهة هذه الانتخابات، سواء من خلال تصريحاتهم الصحفية أو بياناتهم الحزبية.

إن الغاية من إجلاء سؤال النزاهة الانتخابية في خطاب الفاعلين الحزبيين، تكمن في رصد الاختلالات والأعطاب التي تفرزها الممارسة الإمبريقية للفاعلين السياسيين، لأن النصوص الدستورية والقوانين الناظمة للانتخابات مهما كانت تمنح من ضمانات لإرساء انتخابات نزيهة، فهي على محك الممارسة السياسية كثيرا ما تضعف وتتهشم، لاسيما في ظل سياق سياسي يتسم بالسلطوية.

فالبحث في نزاهة انتخابات 07 أكتوبر يقتضي تقديم تعريفات لمفهوم النزاهة الانتخابية كما تم تناوله داخل أدبيات العلوم السياسية.



### أولاً: مفهوم النزاهة الانتخابية:

تعتبر الانتخابات من أهم اللحظات التأسيسية في حياة الدول والمجتمعات، فمن خلالها يتم التداول حول السلطة، كما تعد الأداة الحاسمة المؤدية إلى اختيار الشعب لمثليه وترجمة مفهوم المواطنة في مختلف أبعاده ومستوياته<sup>1</sup>. وتشكل أيضا الانتخابات العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، نظرا لارتباطها بعملية اتخاذ القرار باعتبارها الحلقة الأكثر حساسية في النظام السياسي<sup>2</sup>. كما أضحت الانتخابات ظاهرة عالمية في العالم الحديث، فهي تعتبر في الأنظمة الديمقراطية من الوسائل الأولى التي تربط المواطنين بالحكومة.

يرى المفكر الأمريكي الراحل "صمويل هنتغتون" في كتابه "الموجة الثالثة" أن النظام السياسي الديمقراطي هو الذي يتم فيه اختيار الجماعات التي تتخذ القرار عبر انتخابات نزيهة، شفافة ومنظمة يتنافس فيها المرشحون حول أصوات الناخبين بكل حرية<sup>3</sup>. لذلك تعتبر الانتخابات النزيهة هي تلك التي تقام على أساس مبادئ الديمقراطية والتي تتمثل في الحق في الاقتراع العام والمساواة السياسية، كما تعكسها المعايير والاتفاقيات الدولية. وتتحلّى بالمهنية والحيادية والشفافية في الإعداد لها وإدارتها عبر جميع مراحل الدورة الانتخابية<sup>4</sup>.

كما يعد التنافس الحر والنزيه شرط الانتخابات النزيهة، التي تتحقق من خلال الاستفادة من الشروط المنظمة للعملية الانتخابية، وذلك من خلال التسجيل في القوائم واستغلال الإمكانيات السمعية والبصرية المتاحة والتمويل المالي للحملات الانتخابية، والسهولة في الولوج إلى المعلومات ذات الصلة بمسلسل الاقتراع، والإمكانيات العادلة والمتساوية للاحتكام للقضاء إذا تم هناك طعن في العملية الانتخابية<sup>5</sup>.

فالنزاهة الانتخابية لا تقوم فقط على وجود أطر قانونية تسمح بتحقيق الحرية والنزاهة بشكل فعال، بل أيضا يتحقق وجودها بوجود متغيرات أخرى من بينها طبيعة الجهاز المشرف على إدارة العملية الانتخابية، أي وجود هيئات تتسم بقدر كبير من الشفافية والنزاهة، فوزارة الداخلية في التجربة السياسية والمؤسسية المغربية

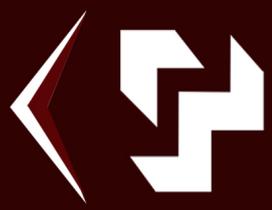
<sup>1</sup> د. أحمد بوز، الانتخابات المغربية بين الاستمرارية والتغيير، المجلة المغربية للعلوم السياسية، ع 04، الجزء 7، شتنبر 2013، ص 210.

<sup>2</sup> د. محمد الهاشي، الانتخابات التشريعية 2007 تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 33-34 صيف وخريف 2007، ص 13.

<sup>3</sup> Huntington Somuel : the third wave : Democratization in the late twentieth century, university of oklahoma, press 1991, p :07.

<sup>4</sup> <http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/Deepening-Democracy-A-Strategy-for-Improving-the-Integrity-of-Elections-Worldwide-Arabic-PDF.pdf>

<sup>5</sup> د. محمد مالكي، الانتخابات البرلمانية على ضوء الحكامة الانتخابية، ورقة مقدمة في ندوة: النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الأقطار العربية بيروت 12-13 مارس 2008، ص 12.



كانت وما زالت من الهيئات التي تشرف على مسارات العمليات الانتخابية منذ سنة 1960 إلى الآن، وهو نموذج استلهمه المغرب من التجربة الفرنسية، فهذه المؤسسة في سياقنا المغربي راكمت ممارسات سلبية في تديرها للعملية الانتخابية، فتدخلها الواضح في تشويه النتائج حاضر بقوة في المخيال السياسي الجماعي المغربي<sup>6</sup>.

ظلت النزاهة الانتخابية في السياق السياسي المغربي محور الصراع ومصدر التوتر بين الفاعلين السياسيين، كما استمرت على رأس المطالب التي نادى بها أحزاب الحركة الوطنية، التي انطلقت منذ أول انتخابات عرفها المغرب في الستينات، إن لم نقل منذ الاستقلال<sup>7</sup>.

### ثانيا: انتخابات 07 أكتوبر: السياق والمظاهر

تقدم السياقات السياسية لمحة عن الديناميات التي تعرفها الحياة السياسية المغربية، فالانتخابات باعتبارها من اللحظات التأسيسية المهمة في حياة الدول والمؤسسات، التي تتجدد فيها النخب والمشاريع والسياسات، فمخرجتها تبقى إلى حد كبير مرتبطة بالممارسات والسياقات القبلية التي شكلتها.

#### 1- السياق السياسي لانتخابات 07 أكتوبر

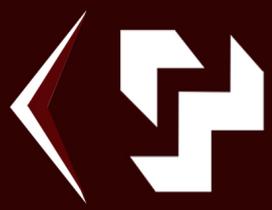
تعتبر انتخابات السابع من أكتوبر ثاني انتخابات تشريعية تنظم في ظل دستور 2011، وفي ظل أول تجربة حكومية يقودها حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية، هذه التجربة التي بأت هذا الحزب المرتبة الأولى في انتخابات 25 نونبر 2011 التي جاءت في سياق محتدم سياسيا واجتماعيا، عنوانه العريض احتجاجات عارمة قادتها حركة 20 فبراير، التي طالبت بجملة من المطالب الاجتماعية والسياسية.

فالانتخابات التشريعية ل 25 نونبر 2011 لم تفرز أغلبية متجانسة تسمح بولادة حكومة قوية، فانسحاب حزب الاستقلال من الحكومة يوم 03 يناير 2013، أبان عن مدى هشاشة التحالفات الحكومية في السياق السياسي المغربي، فنمط الاقتراع المعتمد لا يساعد على فرز حكومة قوية ومتجانسة، لاسيما في ظل وجود منظومة حزبية متباينة إيديولوجيا وسياسيا، الأمر الذي يؤثر على طبيعة التحالفات المرحلية التي تفرضها النتائج الانتخابية.

طرح خروج حزب الاستقلال من التحالف الحكومي الذي يقوده حزب العدالة والتنمية، تحديا كبيرا لاستقرار الحكومة، فحزب الاستقلال لم يكتف بمغادرة "القطار الحكومي" بعد إعلانه على ذلك يوم 03 يناير 2013، بل وجه مدفعيته الثقيلة لشن هجوم عنيف ضد التجربة الحكومية التي يقودها حزب "المصباح"، وصل

<sup>6</sup> د. امحمد مالكي، نفس المرجع والصفحة.

<sup>7</sup> د. رقية المصدق، منعطف النزاهة الانتخابية، معالم الانحسار في تدبير الانتخابات التشريعية المباشرة، مطبعة النجاح، ط الأولى 2006، ص 15.



هذا الهجوم إلى حد اتهام السيد "عبد الإله بنكران" من طرف الأمين العام لحزب الاستقلال السيد "حميد شباط"، بممارسة "التخابر" على المغرب لفائدة المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، ووسمه أيضا بـ "الداعيشي".

فالعلاقة المتوترة بين حزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية، تعكس جزءا من التوتر الذي كان يعتبري الحقل السياسي بشكل عام، فخطاب بنكران طيلة مدة خمس سنوات التي قضاها كرئيس للحكومة، لم يكن يخلو من الانتقاد والتشكي من جهات داخل النظام السياسي، التي اعتبرها تعرقل وتضع الحواجز أمام حكومته، والتي كثيرا ما وصفها بـ "التماسيح والعفرات"، كما صرح ذات مرة، على أن هناك دوليتين في المغرب، "دولة رسمية و"دولة القرارات والتعيينات"<sup>8</sup>.

كما أن انسياق الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية السيد "نبيل بن عبد الله"، مع فكرة "التحكم" التي طرحها عبد الإله بنكران، دفعه إلى اتهام أحد مستشاري الملك بوقوفه وراء تأسيس حزب "الأصالة والمعاصرة"، حينما عبر عن ذلك في حوار صحافي مع جريدة الأيام الأسبوعية، بقوله "مشكلتنا ليست مع الأصالة والمعاصرة كحزب، بل مع من يوجد وراءه ومع من أسسه، وهو بالضبط من يجسد التحكم". دفع هذا التصريح الذي صدر عن نبيل بن عبد الله، الديوان الملكي إلى إصدار بلاغ "مدوي" كرد على هذه التصريحات، والذي جاء فيه "إن التصريحات الأخيرة لنبيل بن عبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة والأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، ليست إلا وسيلة للتضليل السياسي في فترة انتخابية تقتضي الإحجام عن إطلاق تصريحات لا أساس لها من الصحة"<sup>9</sup>.

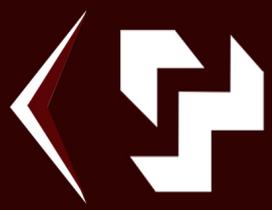
فإذا كانت الدولة قد قامت بكسب رهان تنظيم الانتخابات في موعدها، وعبرت عن دعمها لمسار الإصلاح الديمقراطي، فقد ظلت متوجسة وقلقة كذلك من سلوك بعض الفاعلين السياسيين، فهي قبل تاريخ اقتراع 07 أكتوبر 2016، قد عبرت عن رفضها لقيام حزب العدالة والتنمية بتسجيل المواطنين في اللوائح الانتخابية عبر آليات التواصل الإلكتروني<sup>10</sup>.

كما رفضت السلطات المغربية طلب ترشيح الشيخ السلفي المعروف حماد القباج لانتخابات 07 أكتوبر تحت راية "حزب العدالة والتنمية" بسبب "مناهضته للديمقراطية"، وذلك من خلال "إشاعة أفكار تحرض على

<sup>8</sup> لأول مرة بنكران يتحدث عن وجود دولتين: "دولة رسمية" و"دولة القرارات والتعيينات", [www.lakome2.com/mobile/politique/15767.html](http://www.lakome2.com/mobile/politique/15767.html)

<sup>9</sup> [www.hespress.com/politique/320856.html](http://www.hespress.com/politique/320856.html) **القصر ينتقد تصريحات لبن عبد الله ويشيد بحزب التقدم والاشتراكية.**

<sup>10</sup> جمال شاعري، دور الفاعلين السياسيين في مخرجات العملية الانتخابية، مجلة رهانات، العدد 41 2017، ص 64.



التمييز والكرهية والتفرقة والعنف"، كما جاء في رسالة صادرة عن والي مراكش عبد الفتاح البجيوي<sup>11</sup>. فمن خلال هذه الوقائع والأحداث التي وسمت التجربة الحكومية الأولى التي قادها حزب العدالة والتنمية، نستشف أن التوتر الحاد الذي طال العلاقة بين الأحزاب السياسية، سواء التي كانت في الموقع الحكومي أو تلك التي في المعارضة، أو مع الجهات النافذة داخل القصر، قد خلق نوعاً من عدم الثقة بين الفاعلين السياسيين، وهو ما أظهرته تصريحات الفاعلين الحزبيين اتجاه الأجواء التي مرت منها انتخابات 07 أكتوبر، وموقفهم من نزاهتها.

### 2- نزاهة انتخابات 07 أكتوبر في خطاب الفاعل الحزبي

رغم تأكيد وزير الداخلية السيد "محمد حصاد" على ضرورة "التحلي باليقظة والحزم والالتزام بالنزاهة والحياد" خلال الانتخابات التشريعية لسابع من أكتوبر<sup>12</sup>، إلا أن الأجواء التي مرت منها الحملة الانتخابية أو الساعات التي تخللت يوم الاقتراع، دفعت بعض الأحزاب السياسية إلى إبداء مواقف سلبية منها، سواء اتجاه الممارسات التي قيل على أن لوزارة الداخلية يد فيها، أو اتجاه ممارسات الفاعلين السياسيين أنفسهم في إفساد العملية الانتخابية<sup>13</sup>.

فقد شكك حزب "التقدم والاشتراكية" في نزاهة الانتخابات، عند تسجيله لعدد من "التجاوزات" التي وصفها بـ"المشينة والمنبوذة من أجل الضغط على المواطنين لتوجيههم بالتصويت على اتجاه معين بهدف إفراز قطبية مصطنعة". كما توعد الحزب في بلاغ له باللجوء إلى القضاء وفق ما يسمح به القانون، ضد الدوائر التشريعية التي وجدت فيها لوائح ذات الحزب في وضعية تؤهلها للظفر بمقاعد قبل أن ينقلب الأمر إلى عكس ذلك وفي آخر اللحظات مما كان سيرفع بشكل جلي عدد منتخبي الحزب داخل مجلس النواب<sup>14</sup>.

كما اتهم المكتب الإقليمي لحزب الاستقلال بمدينة وجدة السلطات الإقليمية لوزارة الداخلية بـ"التدخل السافر والمباشر" في العملية الانتخابية لفائدة لائحة حزب "الأصالة والمعاصرة"، محملاً المسؤولية لوالي جهة الشرق. وأدان حزب الاستقلال، في بيان شديد اللهجة، ما أسماه "الحياد السلبي للسلطة الإقليمية وفشلها في

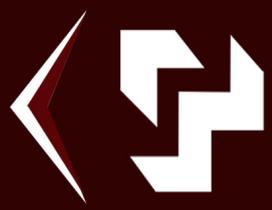
<sup>11</sup> <http://www.france24.com/ar/20160916-الانتخابات-الحكومة-ترشيح-القباچ-السلفي-المغرب-الشيخ-السلفي-القباچ-ترشيح-الحكومة-الانتخابات>

<sup>12</sup> هذا ما عبر عنه عند حلوله لدى المعهد الملكي للإدارة الترابية بالقيطرة في حفل تخرج الفوج الواحد والخمسين من السلك العادي لرجال السلطة، حيث قال "إن الانتخابات المقبلة تتطلب من الخريجات والخريجين وكذا كافة رجال السلطة وأعاونهم التحلي باليقظة والحزم والالتزام بالنزاهة والحياد، واتخاذ المسافة نفسها من جميع الفرقاء السياسيين، وتجنب كل ما من شأنه أن يثير الشبهات".

<http://www.hespress.com/politique/314152.html>

<sup>13</sup> ستحاول هذه الورقة التركيز على مواقف بعض الأحزاب السياسية التي عبرت عن سخطها وغضبها إزاء الأجواء التي مر منها يوم الاقتراع، سواء من خلال بياناتها أو تصريحاتها.

<sup>14</sup> ال PPS يشكك في نزاهة انتخابات 7 أكتوبر وتوعد باللجوء إلى القضاء<sup>9890</sup> <http://www.tizpress.com/?p=9890>



تدبير الاستحقاق الانتخابي وعجزها عن التصدي القانوني لشتى أنواع التجاوزات والخروقات الخطيرة.

وقال البيان ذاته إن الإدارة الترابية عمدت إلى "تجنيد وتسخير رجال وأعوان السلطة لخدمة لائحة حزب معين وتوجيه الناخبين للتصويت عليه، والتحكم القبلي والبعدي في محاضر الإحصاء والتغاضي عن عمليات الإنزال المكثف للناخبين في الساعات الأخيرة من فترة الاقتراع"، وهو ما دفعه إلى الطعن قانونيا في نتائج الاقتراع لدى المجلس الدستوري. بالإضافة إلى مطالبته وزير الداخلية بـ"إيفاد لجنة تحقيق محايدة للوقوف على حالات ونماذج متعددة من الخروقات"<sup>15</sup>.

كما اتهم حزب العدالة والتنمية بوزان السلطات المحلية بـ"إفساد العملية الانتخابية، والحيلولة دون فوز مرشحه"، الأمر الذي دفع وكيل لائحة المصباح إلى توجيه أصابع الاتهام إلى ما أسماها "غرفة العمليات بعمالة وزان، التي أشرفت على تزوير نتائج الاقتراع"<sup>16</sup>.

كما أكد مدير الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية "عبد الحق العربي" أن هناك خروقات كثيرة شابت الاستحقاقات الانتخابية يوم الاقتراع، فهو يرى أن هناك "جهات أخرى فضلا عن وزارة الداخلية دفعت في اتجاه دعم حزب معين ضدا على القانون وعلى المسار الديمقراطي الذي تسير فيه البلاد"، وتابع العربي "بأن الكثير من المواقع مثل وزان وتاونات وأسفي وغيرها عرفت تجاوزات سافرة وأن المواطنين لا يتوقفون عن نقل تذرهم لمسؤولي حزب العدالة والتنمية وامتعاضهم مما تعرضوا له من ضغوط للتصويت على حزب معين"<sup>17</sup>.

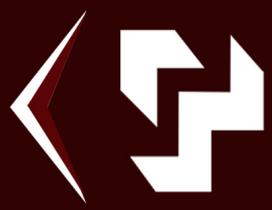
كما انتقد حزب "الاشتراكي الموحد" بشدة وزارة الداخلية، التي اتهمها "بخرق الديمقراطية وتزوير الانتخابات"، وذلك نظرا "للأجواء المؤسفة التي مرت فيها، وما طبعها من تزوير فاضح في الكثير من الدوائر، واكتساح شامل لشراء الذمم واستعمال المال باعتراف اغلب الأحزاب واستنكارها لذلك، واعتراف المجلس الوطني

<sup>15</sup> "الاستقلال" يتهم سلطات الداخلية بوجدة بالتدخل "السافر والمباشر" في العملية الانتخابية لصالح "البام" [/http://m.alrai.com/2016/10/11/90996](http://m.alrai.com/2016/10/11/90996)

<sup>16</sup> قال عبد الحليم علاوي، وكيل لائحة "المصباح" بوزان والبرلماني السابق الذي خسر مقعده البرلماني في اقتراع السابع من أكتوبر في لقاء صحفي، "إن اللقاء يأتي في سياق فضح الاختلالات التي شهدتها الاستحقاقات التشريعية للسابع من أكتوبر، وذلك بمباركة من السلطة الإقليمية لوزان التي حوّلت العرس الديمقراطي إلى نكسة"، مضيفا أن "السلطة الإقليمية أخلفت الموعد والقسم الذي أدته".

واعتبر "العلاوي" أنه حتى "الموتى والسجناء، وآخرين من فاقدى الأهلية، صوتوا خلال الانتخابات التشريعية" معطيا المثال بـ"جماعة ابريكشة، حيث بلغ عدد المسجلين في اللوائح 89 ناخبا، فيما بلغ عدد المصوتين 86 بالرغم من أن 4 منهم توفوا، وآخر سجن، بالإضافة إلى فاقدى الأهلية ممن التحقوا بصفوف الجيش". أنظر إلى موقع <http://yawatane.com/?p=4643>

<sup>17</sup> مدير حملة حزب العدالة والتنمية يشكك في نزاهة الانتخابات <http://www.noonpresse.com>



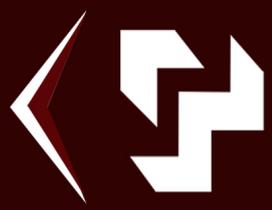
لحقوق الإنسان بوجود رشوة انتخابية، واستعمال للمال في شراء الأصوات، فضلت الإدارة الترابية ممارسة الصمت إزاء تجاوزات أعوان السلطة، الذين نزلوا بكثافة لصالح الأحزاب المفضلة والأثيرة لدى الإدارة ولصالح مرشحين محددين".

كما ندد حزب "الاشتراكي الموحد" في بلاغ له، بممارسات وزارة الداخلية، التي وسمها ب"المشينة"، وأعتبر أن هذه "التجاوزات الخطيرة تعيدنا إلى أزمنة مضت اعتقدنا أننا ودعناها إلى غير رجعة"، لذلك يعتبر المكتب السياسي للحزب "أن ما جرى اعتداء على حرية الناخب وحقه في اختيار ممثليه الحقيقيين، واعتداء على حقوق المرشحين والمرشحات غير المرغوب فيهم من طرف الإدارة": الأمر الذي دفعه إلى "الاستنكار" بشدة هذه "التجاوزات" ويدينها، معلنا أنه "يخشى أن تعود البلاد إلى زمن الجمر والرصاص، ويتحول زمن إدريس البصري غير المأسوف عليه ومنهجه في تزوير الانتخابات مرجعا وقدوة!"

كما "طعن" المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد في "نزاهة هذه الانتخابات"، واعتبرها "خطوة إلى الوراء"، ويعتبر أن تلك التجاوزات "تعارض مع المعايير الدولية لنزاهة الانتخابات" واعتبر بلاغ الحزب أن ما وقع هو "ذبح فاضح ومضاعف لنزاهة الانتخابات وضرب منذ البداية لشروط تكافؤ الفرص في توزيع الدعم المالي والحصص الإعلامية وما وقع من اعتداء سافر على العديد من لوائح الفيدرالية وفي مقدمتها اللائحة الوطنية بتدخلات مخدومة سلفا خاصة في البوادي والقرى حيث تم الاستفراد بالمحاضر في غياب مراقبين أو تم طردهم ضدا على القانون ووقع التزوير الممنهج للأصوات التي نالت لوائح الفيدرالية المحلية والوطنية عن سبق إصرار وترصد لخنق صوتها الجوهري".

واعتبر حزب "الاشتراكي الموحد" أن هذا "الوضع غير المقبول، سيزيد من منسوب اليأس والإحباط، ويغذي فقدان الثقة في العمليات الانتخابية وما يترتب عن هذا اليأس من نتائج على مسار الوعي الديمقراطي من جهة، وعلى استقرار البلاد من جهة ثانية، كما يؤكد تنديد الهيئة التنفيذية لفيدرالية اليسار الديمقراطي بكل ما حصل خلال الحملة الانتخابية، ويوم الاقتراع من خروقات وانتهاكات جسيمة لحرمة الاقتراع، كان جلها موجها ضد لوائح فدرالية اليسار الديمقراطي لحرمانها من نجاح مؤكد وقطع الطريق على وكلاء لوائحها في العديد من المناطق".

واعتبر السيد "إدريس لشكر" الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، في كلمة له أمام اللجنة الإدارية للحزب، أن القطبية التي تريد بعض الجهات فرضها هي في نظره "قطبية مصطنعة غير مبنية على أساس، بل هي مجرد تموقع انتخابي، جاء نتيجة المال واستغلال الدين وتدخلات بعض مسؤولي الإدارة الترابية". وتابع لشكر "لقد أصبح لزاما علينا التنديد بالمظاهر الخطيرة التي عرفتها الانتخابات من قبيل استغلال الدين وتجييش الجمعيات



الدعوية والتغطيات الإعلامية القائمة على الهرجة ورصد أموال مجهولة المصدر واستفحال ظاهرة شراء الأصوات والتدخل المباشر لبعض رجال السلطة بأساليب تذكرنا باستحقاقات ما قبل 1997<sup>18</sup>.

دفعت هذه الاتهامات والمواقف السلبية التي عبرت عنها الأحزاب السياسية، إزاء الأجواء التي مرت منها انتخابات 07 أكتوبر وزارة الداخلية، إلى اعتبار "الشكاوى" التي وصلتها من بعض الأحزاب والتي تتحدث عن "خروقات" تمس سلامة العملية الانتخابية، هي "ادعاءات بدون إثبات وتدخل في إطار "صراعات" الأطراف (الأحزاب) المتنافسة"<sup>19</sup>.

فرغم أن التصريحات التي وقفنا عندها أعلاه، إزاء نزاهة العملية الانتخابية ليوم 07 أكتوبر، ظلت مقتصرة على أحزاب قليلة بعينها، ولم تشمل كل الأحزاب السياسية، كما أنها ظلت مقتصرة على بعض الدوائر وليس كلها، فهي مع ذلك تعكس اضطرابات الحقل السياسي المغربي الذي مر باهتزازات عنيفة منذ سنة 2011، أي منذ الحراك الاجتماعي التي قاده حركة 20 فبراير، وترأس حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية لأول مرة للحكومة.

إن الانتقادات التي عبرت عنها الأحزاب السياسية إزاء الأجواء التي مرت منها انتخابات 07 أكتوبر، لم تأت من فراغ، فتجربة وزارة الداخلية في تدبير الانتخابات منذ سنة 1960، كثيرا ما كانت تشوبها خروقات كبيرة؛ فرغم أن انتخابات 07 أكتوبر لم يتم فيها التدخل المباشر عن طريق خطف الصناديق، أو طرد ممثلي المرشحين من مكاتب الاقتراع، أو تزوير النتائج كما كان يتم في العقود الماضية، إلا أن الحياد السلبي للإدارة اتجاه المال "الحرام" وتدخل بعض أعوان السلطة في إفساد العملية الانتخابية في العديد من المدن المغربية<sup>20</sup>، جعل من نزاهة الانتخابات موضوع شك وريبة، وهذا مرده إلى تجربة النظام السياسي المغربي الذي أبان عن نزعتة "السلطوية" في التعامل مع القوى السياسية "المغضوب عليها" أو التي ينظر إلى توجهاتها الإيديولوجية والسياسية بعين الريبة، ففي الانتخابات التشريعية لسنة 2002 تم توجيه حزب العدالة والتنمية لحصر عدد مرشحيه لتقزيم مشاركته في الانتخابات، والتأخر في الإعلان عن النتائج (أربعة أيام بعد يوم الاقتراع) وغيرها من المؤشرات<sup>21</sup>.

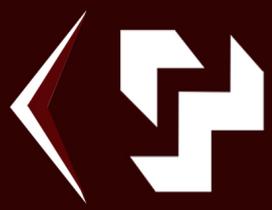
فتدخل أعوان السلطة في "إفساد" العملية الانتخابية، كما عبرت عنها تصريحات بعض الفاعلين الحزبيين،

<sup>18</sup> <http://www.alyaoum24.com/768050.html>

<sup>19</sup> <http://www.lakome2.com/mobile/politique/18774.html>

<sup>20</sup> شهدت العديد من المدن المغربية خروقات انتخابية يوم 07 أكتوبر 2016 ومن بين المدن التي أصدرت بيانات تنديدية بإفساد العملية الانتخابية: وزان، وجدة، بني ملال، والخميسات.

<sup>21</sup> د. عبد المغيت بنمسعود اطريدانو، اقتراع 7 شتنبر بين إرادة الشفافية وواقع العزوف: لماذا الانتخابات؟ المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 4 الجزء 07 2013، ص 230.



لا تعني بالضرورة أن هناك إرادة عامة وقبلية للإدارة الترابية للانتصار لحزب على آخر، فحتى في حالة غياب قرار مركزي، فإنه يمكن للسلطات المحلية أن تتدخل في العملية الانتخابية لفائدة هذا الحزب أو ذاك، بمجرد شعورها بأن نوعاً من النتائج قد يخدم النظام السياسي<sup>22</sup>.

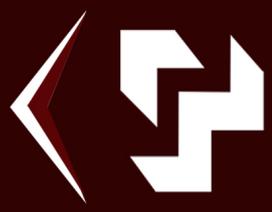
فالتهامات التي وجهت إلى وزارة الداخلية باعتبارها الهيئة الرئيسية المشرفة على الانتخابات تجد مبررها كذلك في مجموعة من الوقائع التي سبقت يوم الاقتراع، ففي تدوينة لوزير العدل والحريات السيد مصطفى الرميد على موقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك"، عبر فيها على أنه لا يتم استشارته في عملية تدبير الانتخابات، وذلك بقوله أن: "وزير العدل لا يستشار ولا يقرر في هذا الشأن، ما يعني أن أي رداءة أو نكوص أو تجاوز أو انحراف لا يمكن أن يكون مسؤولاً عنه"<sup>23</sup>. كما طرحت المسيرة "الغامضة" التي تم تنظيمها يوم 18 شتنبر 2016 جملة من الأسئلة والشكوك حولها، نظراً لتورط بعض أعوان السلطة في تنظيمها، حيث دفعوا العديد من المواطنين للاحتجاج ضد حزب "العدالة والتنمية" تحت شعار "لا لأخونة الدولة".

فالتشكيك في نزاهة انتخابات 07 أكتوبر من طرف بعض الأحزاب السياسية المتضررة من تدخل بعض أعوان السلطة في إفساد العملية الانتخابية، أو المنتقدين للحياد السلبي للسلطات المحلية إزاء بعض الممارسات الانتخابية السلبية، يحتم على الإدارة الترابية أن تنتقل من "الحياد السلبي" إلى "الحياد الإيجابي"، وذلك من خلال تحويل سلوكيات الإدارة الحيدانية السلبية إلى سلوكيات حيادية إيجابية تمكن من الرصد والتتبع والإحالة على القضاء لكل المخالفين لقواعد النزاهة الانتخابية بما فيهم أعوانها وموظفيها المتدخلين في العملية الانتخابية<sup>24</sup>.

<sup>22</sup> ذ.محمد الساسي، آليات الضبط الانتخابي: محاولة التأثير والتحكم من أعلى في الخرائط الانتخابية، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 04، الجزء 07 شتنبر 2013، ص 166.

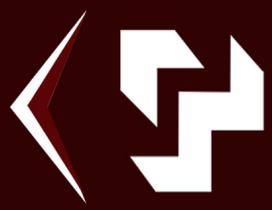
<sup>23</sup> <http://www.hespress.com/politique/321303.html>

<sup>24</sup> التقرير النهائي حول تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2007 الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ص 91.



### الخاتمة

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أنه رغم الانتقادات السلبية التي عبرت عنها الأحزاب السياسية اتجاه نزاهة العملية الانتخابية، فهي لم ترق إلى بناء موقف عام وحازم اتجاه ممارسة وزارة الداخلية باعتبارها المسؤول الأول عن تدبير الانتخابات، فالإتهامات رغم حدتها أحياناً بقيت مقتصرة في أغلبها على الفروع الحزبية التي تضررت من عملية تدخل السلطة وأعوانها أو تلك التي فقدت مقاعدها البرلمانية؛ وهو ما يطرح مدى اقتناع وإيمان الفاعلين السياسيين بمبدأ "النزاهة" كشرط أخلاقي لإرساء انتخابات حرة ونزيهة من شأنها أن تساهم في ديمقراطية الدولة.



### لائحة المراجع:

#### الكتب والدراسات

- 1- د. رقية المصدق، منعطف النزاهة الانتخابية، معالم الانحسار في تدبير الانتخابات التشريعية المباشرة، مطبعة النجاح، ط الأولى 2006.
- 2- د. أحمد بوز، الانتخابات المغربية بين الاستمرارية والتغيير، المجلة المغربية للعلوم السياسية، ع 04، الجزء 7، شتنبر 2013.
- 3- د. محمد الهاشي، الانتخابات التشريعية 2007 تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 33-34 صيف وخريف 2007.
- 4- د. محمد مالكي، الانتخابات البرلمانية على ضوء الحكامة الانتخابية، ورقة مقدمة في ندوة: النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الاقطار العربية بروت 12-13 مارس 2008.
- 5- ذ. جمال شاعري، دور الفاعلين السياسيين في مخرجات العملية الانتخابية، مجلة رهانات، العدد 41 2017.
- 6- د. عبد المغيت بنمسعود اطریدانو، اقتراح 7 شتنبر بين إرادة الشفافية وواقع العزوف: لماذا الانتخابات؟ المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 4 الجزء 07 2013.
- 7- ذ. محمد الساسي، آليات الضبط الانتخابي: محاولة التأثير والتحكم من أعلى في الخرائط الانتخابية، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 04، الجزء 07 شتنبر 2013.
- 8- التقرير النهائي حول تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2007 الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

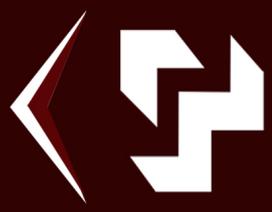
9-Huntington Somuel: the third wave: Democratization in the late twentieth century, university of oklahoma, press1991, p:07.

#### المواقع الالكترونية:

1-http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/pdfs/Deepening-Democracy-A-Strategy-for-Improving-the-Integrity-of-Elections-Worldwide-Arabic-PDF.pdf

# نزاهة انتخابات 07 أكتوبر

## في خطاب الفاعل الحزبي



لأول مرة بنكيان يتحدث عن وجود دولتين: [2-www.lakome2.com/mobile/politique/15767.html](http://www.lakome2.com/mobile/politique/15767.html)

""دولة رسمية" و"دولة القرارات والتعيينات

3- [www.hespress.com/politique/320856.html](http://www.hespress.com/politique/320856.html) القصر ينتقد تصريحات لبنعبد الله ويشيد بحزب

التقدم والاشتراكي

4- <http://www.france24.com/ar/20160916-المغرب-الشيخ-السلفي-القباج-ترشيح-الحكومة>

الانتخابات

5- <http://www.tizpress.com/?p=9890> يشكك في نزاهة انتخابات 7 أكتوبر وتوعد باللجوء إلى PPS

القضاء

6- <http://m.alrai.com/2016/10/11/90996> " الاستقلال" يتهم سلطات الداخلية بوجدة بالتدخل "

""السافر والمباشر" في العملية الانتخابية لصالح "البام

7- <http://www.noonpresse.com> مدير حملة حزب العدالة والتنمية يشكك في نزاهة الانتخابات

8- <http://www.alyaoum24.com/768050.html>

9- <http://www.lakome2.com/mobile/politique/18774.html>